منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/7

١٧٦م ت/٧

باريس، ٢٠٠٧/٤/٥
الأصل: انجليزي

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء المعني بالاستعراض الشامل للبرنامجين الرئيسين الثاني (العلوم الطبيعية) والثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)

الملخص

تتضمن هذه الوثيقة التقرير المشفوع بالتوصيات الذي طلبه المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين، بموجب القرار ٣٣م/٢، بشأن استعراض البرنامجين الرئيسيين الثاني (العلوم الطبيعية) والثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية).

ووفقاً للقرار، أجرى الاستعراض فريق يتألف من خبراء علميين ينتمون إلى دول أعضاء من جميع المناطق، شكّله المدير العام بناء على مشاورات مع مختلف المجموعات الانتخابية في المنظمة ومع عدد من أعضاء الأمانة.

وترد في الفقرات من ٦٢ إلى ٧٣ تعليقات المدير العام على هذا التقرير.

القرار المقترح: الفقرة ٧٤.

إطار استراتيجي لمستقبل العلوم في اليونسكو

تقرير مقدم إلى المدير العام من اللجنة المعنية بالاستعراض الشامل للبرنامجين الرئيسيين الثاني (العلوم الطبيعية) والثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)

أولاً – المقدمة

١ – في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ اعتمد المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين قرارا يطلب فيه من المدير العام إجراء استعراض لبرنامجي اليونسكو المتعلقين بالعلوم على ضوء مهام المنظمة والأولويات القطرية والإقليمية والاحتياجات العالمية في الوقت الراهن، بحيث يكون جزءاً لا يتجزأ من تخطيط البرنامج والإسهام فيه.

٢ – وقد عُيّنت اللجنة المعنية بهذا الاستعراض في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي المرحلة الأولى المخصصة "لجمع المعلومات" خلصت اللجنة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي شكلت الأساس للرؤية والاستراتيجية اللتين طورتهما لمستقبل العلوم في اليونسكو أثناء المرحلة الثانية المخصصة "لاستشراف المستقبل". وترد في هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة في أعمالها حتى الآن.

ثانياً – الخلفية

قرار المؤتمر العام

٣ – لقد شرع في هذا الاستعراض بناء على قرار[١] اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وكان هذا القرار مقدماً من الدنمارك وفنلندا وفرنسا وآيسلندا والنرويج وسلوفينيا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وطلب القرار من المدير العام القيام باستعراض شامل للبرنامجين الرئيسيين الثاني (العلوم الطبيعية) والثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) على ضوء مهام المنظمة، والأولويات القطرية والإقليمية والاحتياجات العالمية في الوقت الراهن. ومن أجل إجراء الاستعراض طلب القرار من المدير العام تشكيل فريق مكون من خبراء علميين ممثلين للدول الأعضاء، وينتمون إلى جميع المناطق، ويزاول عمله بطريق الشراكة الوثيقة مع الأمانة. كما طلب القرار من المدير العام أن يقدم تقريراً عن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء بهدف إدراج تلك الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في إطار الخطة المتوسطة الأجل (الوثيقة ٣٤م/٤) والبرنامج والميزانية (الوثيقة ٣٤م/٥).

تشكيل اللجنة المعنية بالاستعراض

٤ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ قام المدير العام بعد التشاور مع المجموعات الانتخابية باختيار أعضاء اللجنة المعنية بالاستعراض، على أن يرأسها نائب المدير العام[٢]. وتم تعيين خمسة عشر خبيرا خارجيا بصفتهم

(١) القرار ٣٣م/٢.

(٢) وفقاً لما يرد في المذكرة الزرقاء للمدير العام: م ع/مذكرة/١٤/٠٦ مؤرخة ٢٠٠٦/٢/٢٨.

الشخصية، إلى جانب مساعدي المدير العام للعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، ومدير مكتب التخطيط الاستراتيجي. وأعطي مدير مرفق الإشراف الداخلي صفة المراقب. ولم يتمكن أحد الأعضاء الخارجيين من المشاركة لأسباب شخصية[٣].

اختصاصات اللجنة المعنية بالاستعراض

٥ – مع مراعاة قرار المؤتمر العام والمذكرة الزرقاء للمدير العام، قامت اللجنة المعنية بالاستعراض في اجتماعها الأول باعتماد اختصاصاتها[٤] التي تنيطها بالمهام التالية:

الإسهام في إعداد إطار استراتيجي استشرافي للبرامج العلمية في اليونسكو، على ضوء الضرورات الثلاث المترابطة التالية:

- ضرورة ترتيب الأولويات من منظور استشرافي، والتشجيع على إعداد جدول أعمال تطوري يركز تركيزا سليما على الاتجاهات الناشئة والأولويات الجديدة؛
- ضرورة تعزيز الدور الأساسي الذي تؤديه العلوم لمساعدة اليونسكو في مكافحة الفقر، من خلال ما تقدمه من إسهامات وتحققه من منافع في مجالات بناء القدرات المؤسسية والبشرية، والتعليم، والتنمية المستدامة؛
- ضرورة الإسهام في إنتاج أشكال جديدة من المعرفة وتنفيذ أشكال عمل ابتكارية لحل المشكلات، بالنظر إلى التعقيدات الجديدة للتوجه الاستراتيجي للعلوم على المستوى العالمي.

أساليب العمل

٦ – عقدت خمسة اجتماعات رسمية بمقر اليونسكو فيما بين آذار/مارس ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفيما بين فترات الاجتماعات استمر الاتصال النشيط بين أعضاء اللجنة عبر البريد الإلكتروني. وتم نشر جميع المواد المتصلة بأعمال اللجنة في موقع إلكتروني أنشأته اليونسكو.

٧ – وقامت اللجنة، خلال مرحلتها الأولى المخصصة "لجمع المعلومات" (آذار/مارس–أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) بالاستماع إلى عروض مستفيضة من موظفي اليونسكو وعقدت سلسلة من الجلسات العامة مع ممثلي برامج اليونسكو العلمية الدولية والدولية الحكومية الستة المندرجة في قطاعي العلوم: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد)، والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية (مطاجيو)، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست). كذلك قُدم عرضان عن اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية. وبالإضافة إلى ذلك، قام خبراء علميون من المنظمات الدولية والوطنية التالي بيانها بعرض آرائهم على اللجنة بشأن البرامج العلمية لليونسكو: المجلس الدولي للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والأكاديمية العالمية للعلميين الشباب، والمؤسسة الوطنية للبحوث في

(٣) ترد القائمة الكاملة لأعضاء اللجنة في الملحق ٢.

(٤) يرد النص الكامل لاختصاصات اللجنة في الملحق ١.

جنوب افريقيا، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا، ومعهد إسرائيل للتكنولوجيا (تقنيون).

٨ – وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليو ٢٠٠٦ حضر عدد من أعضاء اللجنة كمراقبين المشاورات الإقليمية للمكاتب الميدانية بشأن مشروعي الوثيقتين ٣٤م/٤ و٣٤م/٥. وقد وفر المدير العام، للمجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وثيقة إعلامية[٥] بشأن ما أحرزته اللجنة من تقدم والاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها على أساس مرحلة عملها الأولى.

٩ – وناقشت اللجنة، أثناء مرحلة عملها الثانية وهي المرحلة "الاستشرافية" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ – آذار/مارس ٢٠٠٧) استنتاجاتها ووضعت توصياتها التي يزمع أخذها في الحسبان في عملية إعداد الوثيقتين ٣٤م/٤ و٣٤م/٥، واستكملت تقريرها النهائي المقدم إلى المدير العام.

١٠– واستجابة لطلب المدير العام تقديم مساهمات مالية إضافية لتيسير عمل اللجنة وأمانتها قامت حكومات كل من فنلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتقديم دعم إضافي.

ثالثا – النتائج التي توصلت إليها اللجنة

١١– طرحت اللجنة أثناء مداولاتها السؤال التالي: كيف يمكن أن تؤثر برامج اليونسكو العلمية تأثيراً ملموساً في القرن الحادي والعشرين؟ وقد توصلت اللجنة إلى النتائج التالية آخذة بنظر الاعتبار نقاط الضعف والقوة في استراتيجية اليونسكو الحالية وبرامجها وتصريفها للأمور وإدارتها:

تغير الظروف العالمية وما نجم من تحديات لليونسكو

١٢– بالرغم من التغيرات التي طرأت على الوضع العالمي بمجمله خلال السنوات الست الماضية، فإن مهمة اليونسكو في مجال العلوم وفي كافة القطاعات الأخرى ما زالت تتمتع اليوم بنفس الدرجة على الأقل من الأهمية التي حظيت بها منذ نشأتها. ويواجه العالم اليوم تحديات جديدة نتيجة للتفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية، وتدهور الوضع البيئي، والنمو الديموغرافي، والتحولات السياسية، والعولمة. كما أن قدراتنا الفكرية وضعت على المحك جراء الأخطار الكبيرة التي باتت تهدد سلامة الطبيعة والأمن البشري مثل التغيرات المناخية العالمية، وظهور وانتشار أمراض معدية، والأضرار التي تلحق بالتنوع البيولوجي، هذا بينما ظلت ضرورات الحياة الإنسانية ومتطلبات التنمية تلح بلا هوادة. وتتطلب الحلول المستدامة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو القطري، المزيد من التقدم في المعارف العلمية، والاكتشافات، والفهم، ودرجة أعلى من التكامل بين البحوث والتعليم وتحديد التدابير العملية اللازمة للأنشطة.

الاتجاهات الجديدة في العلوم والتكنولوجيا

١٣– لقد شهدت مجالات العلوم والتكنولوجيا تطوراً مذهلاً وأصبحت تزداد تعقيدا وتنحو أكثر فأكثر نحو الجمع بين التخصصات ويترسخ طابعها الدولي يوما بعد آخر. وأخذت المنظورات العلمية المستحدثة والأطر المفاهيمية الجديدة تدفع بالحدود إلى الوراء في كافة مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية

(٥) ١٧٥م ت/إعلام ١٢.

والإنسانية. ومن المسلَّم به اليوم على النطاق العالمي أن العلوم والتكنولوجيا والتجديد أضحوا محركات التنمية الاقتصادية الوطنية والأدوات الرئيسية المساهمة في الحد من الفقر، والوقاية من الأمراض، وصون البيئة. كما حظيت قضايا الاستدامة باهتمام متجدد. وعلى ذلك فإنه يتعين على برامج اليونسكو العلمية أن تراعي وتستفيد من أحدث التطورات في البحوث العلمية والأفكار المفاهيمية الجديدة والمبتكرات التكنولوجية.

اليونسكو لها دور فريد تؤديه في مضمار العلوم داخل منظومة الأمم المتحدة في عالم اليوم

١٤- إن لليونسكو ميزة نسبية حقيقية واحدة في منظومة الأمم المتحدة وهي أنها الوكالة الوحيدة التي يمكنها أن تحقق التكامل، عبر رسالتها، بين العلوم والتربية والثقافة. ولكن نظرا إلى ميزانية اليونسكو المحدودة، ليس بمقدور المنظمة أن تقوم بدور وكالة تمويل للبحوث أو للأنشطة الإنمائية. غير أن بإمكانها أن تؤدي دور المحفز للأنشطة التي تجري بالتعاون مع آخرين، فتوفر بالتالي تعبئة هامة للموارد المالية وتزيد من تأثير المنظمة إلى أقصى حد ممكن. وبهذه الطريقة تقوم المنظمة بتيسير المشاركة في البحوث، بما في ذلك تطوير الشبكات، وفي صياغة وتطبيق نتائج البحوث على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وإن مصداقية اليونسكو، وتفويضها الخاص في مجال العلوم داخل منظومة الأمم المتحدة، وسمعتها الفكرية، وقدرتها التعبوية، وحضورها العالمي، كلها أمور تشكل قاعدة صلبة لوظيفتيها الهامتين كجهة تيسير وهيئة لبناء القدرات.

١٥- وتقوم المنظمة بوجه خاص بدور الميسر لتطوير السياسات في مجال العلوم على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية من خلال النهوض بقاعدة المعارف الخاصة بالبحوث العلمية ذات الصلة وتعميم هذه المعارف من خلال تعزيز الأنشطة المتعلقة بالسياسات والمشاركة في إسداء المشورة في مجال رسم السياسات، وبناء القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم السياسات وعمليات الرصد ووضع المؤشرات المرجعية في مجال العلوم. وتتفق هذه الأنشطة الجماعية مع مكانة اليونسكو كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف ومع قدرتها الجامعة للتخصصات، ونطاقها العالمي الذي يحظى بالاحترام في إطار علاقتها مع الحكومات والمجتمع المدني.

تحتاج اليونسكو إلى رؤية جديدة واستراتيجية استشرافية ذات تأثير أكبر فيما يتعلق ببرامجها العلمية

١٦- ينبغي لليونسكو، بحكم التفويض الفريد المسند إليها في مجال العلوم، أن تكون الهيئة الرائدة ضمن منظومة الأمم المتحدة للترويج للقوة التحويلية للمعارف العلمية وذلك من خلال تشجيع الحوار والتعاون والربط الشبكي وبناء القدرات وتشاطر المعارف مع الأوساط العلمية وأصحاب القرار والمجتمع المدني. ولكن، إثر سلسلة من جلسات الاستماع للخبراء العلميين من البلدان النامية والمتقدمة، خلصت اللجنة إلى أن اليونسكو فقدت مع الوقت مصداقيتها الريادية بوصفها الناطق الدولي باسم العلوم وأنه صار ينظر اليوم إلى برامجها في الأوساط العلمية كبرامج مجزأة وطموحة أكثر مما يجب، تفتقر إلى التركيز وإلى رؤية واضحة واستراتيجية علمية.

١٧- من الضروري تحديد الأولويات في برامج اليونسكو العلمية على نحو أفضل استنادا إلى معايير المواءمة والفعالية والتأثير والكفاءة والاستدامة. فعلى سبيل المثال، يتعين على اليونسكو أن تعزز جهودها في مجال

تعليم العلوم وبناء القدرات على كافة المستويات وإيجاد فرص لإدراج التعليم والتدريب في برامجها إلى جانب البحوث. ومن الضروري بوجه خاص تعزيز نظم العلوم الوطنية على صعيد التعليم العالي والبحوث.

١٨- ويجب أن يتم فحص برنامج العلوم بدقة وبصورة متواصلة ومنتظمة من أجل تحديد الأنشطة الهامشية أو التي تكرر ما تقوم به منظمات دولية أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها من أنشطة تتوافق مع دور هذه المنظمات بصورة أفضل. وإذا كانت الاستمرارية الطويلة الأجل للأنشطة تمثل مسألة أساسية لبعض جوانب العلوم، فإن تشجيع أنشطة جديدة ومبتكرة أمر لايقل أهمية عن ذلك. ويتعين على اليونسكو تحديد خيارات استراتيجية استنادا إلى تفويضها، وإلى تحليل دينامي لميزتها النسبية، وإلى التحديات المستجدة، وإلى الأنشطة المشتركة والهادفة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وبغية اكتساب المصداقية داخل منظومة الأمم المتحدة، من الضروري ربط أهداف اليونسكو في مجال العلوم مع الأهداف الإنمائية للألفية التي تعزز السلام الدولي وتحارب الفقر، وذلك في إطار الفترة الزمنية المحددة بنهاية عام ٢٠١٥. كما ينبغي النظر إلى عمل اليونسكو في سياق النقاش الجاري والأوسع نطاقا بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة.

الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات وإلى تصور جامع للتخصصات وضرورة إدراج هذين الجانبين في الأنشطة القائمة وفي كل البرامج والأنشطة الجديدة

١٩- بعد الإحاطة ببيانات مستفيضة من كافة قطاعات اليونسكو، صار بمعلوم اللجنة انعدام الترابط بين التوظيف وبنية الميزانية، مما أدى إلى إيجاد ثقافة انعزالية على مستوى العلوم والقطاعات تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين الأنشطة، والتضافر بين العلوم، والتعاون فيما بين التخصصات، والتركيز على التحديات والحلول.

٢٠- فعلى سبيل المثال، الجوانب المتعلقة بدورة الماء تندرج بشكل أساسي في مجال قسم علوم المياه التابع لقطاع العلوم الطبيعية، ولكن مجمل المشكلات العالمية المتعلقة بالمياه تتجاوز هذا المجال ويجب أن ينظر إليها أيضا من زاوية العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتربية، والثقافة، والاتصال والإعلام، أي عبر كل قطاعات اليونسكو.

٢١- وإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين إدارة البيئة، وزيادة القدرات في مجال البحوث المجتمعية، كلها تعتمد على فهم المجتمعات الإنسانية، والنهوج المتعلقة بالمخاطر والعوائد، والتأثيرات الثقافية والاقتصادية، وعملية صنع القرار على الصعيدين الفردي والجماعي، مثلما تعتمد على فهم العالم المادي. وعلى ذلك، لا العلوم الطبيعية ولا العلوم الاجتماعية والإنسانية قادرة لوحدها على تحقيق أي من أهداف اليونسكو، وإنما يتطلب الأمر تضافر هذه العلوم جميعها.

٢٢- وفي الوقت الحاضر، لم ينجح قطاع العلوم الطبيعية وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الارتكاز على قواهما المشتركة لمعالجة مسائل علمية تهم المجتمع وتفيد الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج اليونسكو لم تخطط وتبنى على نحو يستوعب هذه الاختصاصات المتنوعة، أو حتى على نحو يحدد الفروقات في المنهجيات والممارسات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالتالي، فإن

التحدي الذي تواجهه اليونسكو هو على المستوى التنظيمي، أي أن عليها العمل باتجاه تخطيط متكامل للبرنامج وإدارة متكاملة للمشروعات مع مرونة في الميزنة والتوظيف، سواء في المقر أو في الميدان.

٢٣- وقد خلصت اللجنة إلى أن التنسيق بين القطاعات والعمل الجامع للتخصصات سواء على نطاق قطاعي العلوم أو على نطاق المنظمة ككل، غير كافيين وبحاجة إلى درجة عالية من التعزيز.

ضرورة تحسين التنسيق بين البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية والمنظمات الأخرى ذات الصلة

٢٤- بالرغم من أن البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية توفر لليونسكو نقاط تركيز محددة واستمرارية طويلة الأجل لمعالجة القضايا العالمية الرئيسية، إلا أن اللجنة لاحظت أن لكل واحد منها هيئته وإجراءاته في عملية صنع القرار، وله أيضا إدارته الخاصة به ويعمل عموما بصورة شبه مستقلة في حقله العلمي. وهناك تداخل كبير بين البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات العلمية خارج منظومة الأمم المتحدة. ففي حالة البرنامج الهيدرولوجي الدولي، على سبيل المثال، هناك أكثر من ٢٠ هيئة تعمل في قضايا المياه داخل منظومة الأمم المتحدة وحدها والتنسيق غير كاف، حتى مع وجود هيئة تنسيق على نطاق المنظومة ككل أي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. أما البرامج الأخرى، مثل البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية الذي تشكل أنشطته أساس العمل الذي تقوم به عدة برامج علمية دولية، فهي بحاجة إلى تركيز علمي أفضل وإلى المزيد من الحرص على مواءمة أنشطتها مع احتياجات المجتمع. وهناك مثل آخر تجسده حالة البرنامج الدولي للعلوم الأساسية الذي له علاقة وثيقة بدور اليونسكو في مجال بناء القدرات، إذ إنه بحاجة إلى تغيير أساسي في المنظور من جراء محدودية تمويله الداخلي. وبالرغم من أن البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية تشكل إطاراً فعالاً للشراكة بين العلميين والحكومات، إلا أن الطابع شبه المستقل لهذه البرامج يعرقل نمو مبادرات جديدة وتحديد أولويات جديدة بوجه أعم على صعيد برامج العلوم. والأمر يأخذ منحى صعبا بوجه خاص في قطاع العلوم الطبيعية الذي تنفق برامجه العلمية الأربعة المتعلقة بالبيئة (لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية) أكثر من ٧٠٪ من الميزانية العادية المخصصة للأنشطة. وتبلغ حصة البرنامج الهيدرولوجي الدولي وحده ٤٠٪ من الميزانية العادية المخصصة لأنشطة القطاع في فترة العامين الحالية[٦].

٢٥- وبالرغم من استهلال بعض المشروعات المشتركة، واجتماع الكراسي الجامعية التابعة للبرامج العلمية في فترات متفاوتة، إلا أنه لا توجد آليات أو عمليات تسمح بقياس مدى مواءمة هذه البرامج مجتمعة مع تفويض اليونسكو ودورها، وتفسح المجال لبذل المزيد من الجهود المكثفة للاستفادة من إمكانية تعزيز التآزر بين هذه البرامج والتوصل إلى مستوى أعلى من التنسيق الاستراتيجي مع الأنشطة ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع أوساط الباحثين خارجها. وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق وفورات كبيرة لو تم ترشيد مجموعة الإدارات المنفصلة لهذه البرامج.

(٦) وفقاً للوثيقة ٣٣م/٥.

٢٦- ويتعين على الهيئات الإدارية للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية أن تعيد النظر في مهامها، لا سيما على ضوء التداخل بين برامجها البحثية، وبسبب التقدم العلمي الذي بات يتوسع على نطاق اختصاصات علمية سبق وأن رسِّمت حدودها. وبالنظر أن البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية غير مقيدة بإطار زمني محدد، فإنه يتعين أيضاً إعادة النظر في مسائل الأحكام التي تربط استمرار النشاط بجدواه و/أو التطور باتجاه الدعم الذاتي من خلال موارد خارجة عن الميزانية سواء للبرامج أو لمشروعات محددة ضمن هذه البرامج.

ضرورة تناول قضية تحديث الإدارة وكفالة الشفافية في الإدارة والميزانية، بما في ذلك إدخال ثقافة التقييم وسياسة دينامية لتحقيق اللامركزية

٢٧- لاحظت اللجنة أن إجراءات التشغيل المعيارية ليست جلية في إدارة وتنظيم المشروعات – وهو ما يشمل ضمن أمور أخرى اختيار المشروعات وتحديد بنود الميزانية على مستوى المشروع، بما في ذلك تكاليف الموظفين، وإدارة الأنشطة والمساءلة بشأن المشروعات وتقييم النتائج ونشرها. وينبغي ألا تقتصر معايير بدء مشروع أو استمراره على قدرته على اجتذاب التمويل من خارج الميزانية: فتخصيص هذه الأموال يجب أن يتسم بالشفافية وأن يندرج في صلب أولويات اليونسكو. وتستنتج اللجنة أن برامج اليونسكو العلمية تقتضي درجة موحدة من الشفافية والالتزام بالإجراءات المعيارية في أنشطة الإدارة والميزانية.

٢٨- وينبغي أن تقوم اليونسكو أيضاً بدمج تقنيات الميزنة القائمة على النتائج والتخصيص المحدد للموارد البشرية في عملية تخطيط البرامج. هذا وتفتقر المنظمة إلى ثقافة التقييم، كما لا يجري تزويد الدول الأعضاء بتقييم نقدي للبرامج أو المشروعات الناجحة أو المتعثرة في الوقت المناسب. ولذا فإنه يصعب الحكم على الفعالية المحتملة للمشروعات بالقياس إلى الأهداف المعلنة. وينبغي أن تكون أنشطة رصد البرامج وتقييمها متضمنة في البرامج ذاتها وأن تصاغ مؤشرات للأداء ذات مغزى وأحكام تربط استمرار النشاط بجدواه، وأن يجري تطبيق ذلك على نحو شامل من أجل اتخاذ القرارات بشأن تجديد تمويل البرامج من دورة إلى أخرى من دورات إعداد برنامج وميزانية المنظمة لفترة العامين.

٢٩- وتحتاج اليونسكو إلى سياسة دينامية لتحقيق اللامركزية. ولليونسكو شبكة واسعة تتخطى المقر والمكاتب الميدانية، وتشمل اللجان الوطنية، ومعاهد ومراكز الفئة ١ والفئة ٢، واللجان الوطنية للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية، ومواقع المشروعات التنفيذية الموزعة على الصعيد العالمي (مثل معازل المحيط الحيوي التابعة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، ومواقع التراث العالمي الطبيعي، وما إلى ذلك)، وكراسي اليونسكو الجامعية وشبكاتها، وأندية اليونسكو. وينبغي أن تعمل "أسرة" اليونسكو الأوسع معاً على نحو أكثر اتساقاً. كما ينبغي أن يكون العمل الجاري بعيداً عن المقر في المكاتب الميدانية نابعاً من الاحتياجات المحلية وأن يصب على نحو صريح وملموس في الأهداف والسياسات والمعايير المتفق عليها عالمياً (مثل الأهداف الإنمائية للألفية)، كما يجب أن يكون هذا العمل متسقاً مع نهج "الأمم المتحدة الواحدة" على المستوى القطري. ويتمثل تحدٍ جديد تواجهه اليونسكو في سياق الاتجاهات الراهنة لإصلاح الأمم المتحدة في إيجاد توازن دينامي بين الأنشطة التنفيذية على الصعيد الوطني وأنشطتها العالمية والتقنينية.

يمكن أن يعود النفع على برامج اليونسكو العلمية من تسليط الضوء عليها وتوعية الجمهور بها

٣٠- لا تتوافر معلومات كافية عن عمل اليونسكو في ميدان العلوم لدى الأوساط العلمية والأكاديمية، ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعامة الجمهور ولا سيما الشباب. وتحتاج اليونسكو إلى التفاعل على نحو أفضل مع تلك الدوائر، إضافة إلى تعزيز مشاركة العلميين البارزين في برامجها العلمية من أجل المزيد من تسليط الضوء عليها. ويحتاج نشاط اليونسكو في مجال العلوم إلى صورة جديدة، إلى مفهوم جامع – "انتفاع الجميع بالمعارف العلمية".

٣١- وعلى حين أن غياب استراتيجية اتصال فعالة تتضمن التواصل الاستباقي يمثل عقبة كبرى أمام جهود اليونسكو الرامية إلى الترويج لعملها في ميدان العلوم، فإن السعي لإبراز صورة المنظمة لا يمكن أن يكون عملية فارغة. فالمفتاح الحقيقي لزيادة تسليط الضوء على اليونسكو هو التعزيز الإجمالي لجدوى وتأثير نشاطها في مجال العلوم. وإضافة إلى ذلك، يجب على اليونسكو أن تطرح نتائج برامجها بصورة يستطيع صناع السياسات فهمها.

٣٢- وتحتاج اليونسكو إلى تحسين الترويج لأنشطتها من خلال اتباع نهج مبتكر إزاء تكوين الشراكات مع المنظمات الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بغية زيادة فعالية البرامج وتكاملها وكفاءتها[٧]. وعلى الصعيد الدولي، ثمة منظمات كثيرة منها المجلس الدولي للعلوم، وأكاديمية العالم الثالث للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والمجلس الدولي للفلسفة والعلوم الاجتماعية، والأكاديمية العالمية للعلميين الشباب. أما على المستوى الإقليمي، فإنها تشمل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، ومنظمة الدول الأمريكية.

٣٣- وتحتاج اليونسكو أيضاً إلى التفاعل على نحو أوثق مع شبكتها الفريدة من اللجان الوطنية. وتلعب بعض هذه اللجان بالفعل دوراً كبيراً في زيادة وعي الحكومات والبرلمانيين والهيئات الخاصة والمدارس وعامة الجمهور بعمل اليونسكو في ميدان العلوم، وفي الترويج لأهداف برامج اليونسكو على المستوى القطري. وعلى حين يُمثَّل العلميون في بعض اللجان الوطنية، فإنه ينبغي أن تقر جميع اللجان الوطنية بأهمية أن تضم في عضويتها العلميين لكي يكونوا شركاء فعالين في التوفيق بين احتياجات الدول الأعضاء في مجال العلوم من جانب وبرامج اليونسكو وأولوياتها من جانب آخر. ومن شأن المكاتب الميدانية لليونسكو أن تلعب دوراً إيجابياً في هذا الجهد من خلال سعيها إلى إقامة صلات أفضل.

(٧) وعلى سبيل المثال، فإن تقرير التنمية البشرية الصادر مؤخراً عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمعنون "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"، لم يستشهد ببرامج اليونسكو العلمية أو ما يتصل بها من برامج علمية دولية مرة واحدة على امتداد صفحاته الربعمائة والأربعين. بيد أن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشير في مرات كثيرة إلى قطاع التعليم في اليونسكو بشأن القضايا المتصلة بمستويات محو الأمية والتنمية التعليمية.

رابعاً – رؤية جديدة

"تسهم اليونسكو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات" (بيان رسالة اليونسكو في مشروع الوثيقة ٣٤م/٤).

٣٤- عند صياغة رؤيتها واستراتيجيتها بشأن العلوم في اليونسكو، أقرت اللجنة بما يلي:

- تبرز مهمة اليونسكو المتعددة الأوجه دور العلوم على وجه التحديد، وتعد اليونسكو وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تضطلع بمسؤوليات تتصل بالأخلاقيات. كما يُعترف لليونسكو بعدد من الأدوار والمهام الرائدة العالمية.

- ويمثل النطاق الواسع من الوظائف التي تضطلع بها اليونسكو رصيداً هاماً يتيح لها العمل وفق أنماط مختلفة: على الصعيد العالمي، من خلال التقنين ووضع السياسات والترويج والرصد، إضافة إلى الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري ودون الإقليمي والإقليمي.

- ومن خلال برامجها العلمية، تعزز اليونسكو البحوث العالمية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وإقامة الشبكات، والبحوث في مجال رسم السياسات والنقاش بشأن السياسات القائمة على البيّنات، وأنشطة الرصد، وجمع أفضل الممارسات ونشرها، والحراك وتبادل الباحثين العلميين.

- وتتيح الاتجاهات الجديدة بشأن إصلاح الأمم المتحدة فرصة غير مسبوقة لليونسكو في أن تكون طرفاً مسهماً أساسياً في نهج "الأمم المتحدة الواحدة" في ميدان العلوم.

"واليوم، أكثر من أي وقت سبق، تعد العلوم مصدراً حيوياً للثراء التربوي والفكري والثقافي. كما أننا، حين نتحدث عن اقتصادات المعرفة، فإنما نعني أنها اقتصادات تستند إلى العلوم: فالعلوم تقود إلى التقدم التكنولوجي وإلى تحقيق منافع اقتصادية توفر فرصاً استثنائية لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، والحد من الفقر، وحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة" (كلمة المدير العام، السيد كويشيرو ماتسورا في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن العلوم الأساسية، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

٣٥- وتتمثل الرؤية التي تنشدها اللجنة لليونسكو في أن تكون منظمة تقوم بدور **قيادي** معترف به داخل منظومة الأمم المتحدة، إثر عملية **إعادة توجيه استراتيجية** لمجمل أنشطتها في مجال العلوم نحو الإسهام في **الحد من الفقر وتحقيق السلام**، في إطار مجموعة من **البرامج المتسمة بالإدارة الجيدة والتوقيت الملائم**، بما يعكس **أحدث ما وصلت إليه العلوم المتعددة التخصصات**، ويحقق الاستفادة القصوى **من جميع أصول المنظمة**، ويبرهن على **ميزاتها النسبية**، وعلى دورها الرائد في طرح الأفكار الجديدة، وضمان الجودة والامتياز، واجتذاب أفضل العلميين، وبما يثبت للحكومات أن الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا حيوي من أجل **التقدم الإنساني والاجتماعي والاقتصادي**.

٣٦- وثمة سمة رئيسية لهذه الرؤية تتمثل في الطريقة المبتكرة والمتآزرة التي سيجمع بها نشاط اليونسكو في مجال العلوم بين **العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية** في برامج وأنشطة مصممة من أجل مواجهة الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر والنزاعات.

٣٧- أصبح العالم أكثر تكتلاً واندماجاً بسبب التوسع العمراني من جهة، والتطورات في مجالات النقل والاتصال وتكنولوجيا الإعلام من جهة أخرى. ولذا فإن آثار النزاعات أو الكوارث أوضح للعيان وتؤثر في عدد أكبر من الناس. وتتمثل أنماط الاستجابة المطلوبة في كفالة مستوى أعلى من التأهب من أجل الحد من الاستضعاف وزيادة سرعة وفعالية الإجراءات المتخذة لمواجهة النزاعات والكوارث.

٣٨- ووفقاً لرؤية اللجنة، فإن اليونسكو، من خلال برامجها العلمية، سوف تسهم في **الحد من الفقر وفي تحقيق السلام** عن طريق زيادة فرص الانتفاع بالمعارف والخدمات الأساسية بواسطة استخدام التكنولوجيات الملائمة، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى تحسين ظروف المعيشة، ولا سيما بالنسبة لشرائح السكان المستبعدة تقليدياً. وستستهدف برامج العلوم أن تعود بالنفع على المجتمع، كما سترمي إلى **تمكين الناس بواسطة بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيز التعليم على جميع المستويات.**

٣٩- وثمة هدف أساسي آخر لعمل اليونسكو في مجال العلوم يتمثل في إقامة الحوار بين الاتجاهات السائدة في مجال العلوم من جهة والعلوم التقليدية والمحلية والأصلية لمختلف الثقافات من جهة أخرى، وتحقيق التكامل بينها من أجل إثراء مجمل آفاق ونهوج برامج اليونسكو بالتنوع والاستدامة والعدالة التوزيعية.

٤٠- ومن شأن ما ستتسم به اليونسكو من مرونة وفعالية أن يعود بالنفع في المستقبل على عملها في مجال العلوم، إذ ستعمل المنظمة في ظل مبادئ صارمة تتصل بالتقييم والإدارة وشفافية الميزنة، وستكون قادرة على التكيف مع التحديات العالمية الجديدة، والاستفادة الكاملة من كل خبراتها القطاعية ومن التعاون الأمثل بين الأمانة وأسرة اليونسكو الممتدة، ولا سيما اللجان الوطنية.

خامساً – توصيات بشأن استراتيجية جديدة

٤١- بناء على النتائج الرئيسية المبينة أعلاه، تقترح اللجنة التوصيات التسع التالية بشأن مجمل أنشطة اليونسكو في مجال العلوم:

- ينبغي تعزيز المشورة المقدمة في مجال رسم السياسات من أجل بناء القدرات.
- يجب أن تعالج البرامج المنظورات العلمية الجديدة وأن تأخذ في الاعتبار البحوث المتطورة.
- ينبغي تعزيز الأنشطة الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات بشكل ملموس.
- ينبغي إعطاء درجة عالية من الأولوية لتعليم العلوم.
- ينبغي تحسين تنسيق وترابط البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية.
- ينبغي تحسين أنشطة الترويج وبناء الشراكات.
- ينبغي ضمان الصرامة والشفافية في انتقاء البرامج والمشروعات واستعراضها وتعميمها.

- يجب تعزيز الدور القيادي لليونسكو من خلال مبادرات عالمية جديدة.
- ينبغي إنشاء لجنة استشارية علمية.

التوصية ١

ينبغي تعزيز المشورة المقدمة في مجال رسم السياسات من أجل بناء القدرات

٤٢- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي لليونسكو أن تعزز عملها في مجال السياسات العلمية عن طريق استغلال اتصالاتها بالحكومات وأن تساعد على توجيه الموارد نحو بناء القدرات في مجال العلوم من خلال إنشاء البنى الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتعزيز القدرات على البحث والتطوير والابتكار، من أجل الإثبات للحكومات أن الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا أمر حيوي لتقدم البشر وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزويد العلميين بالإمكانيات والفرص اللازمة للعمل في بلادهم الأصلية في مجالات البحث والتطوير ذات الأهمية على الصعيد المحلي والعمل على إنشاء شراكات دولية مجدية يشكلان عاملين أساسيين في الحد من هجرة الكفاءات.

التوصية ٢

يجب أن تعالج البرامج المنظورات العلمية الجديدة وأن تأخذ في الاعتبار البحوث المتطورة

٤٣- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي لليونسكو أن تتخذ موقفاً "استباقياً" وأن تتحسب "للتطورات الناشئة" في مجال العلوم (مثل النانوتكنولوجيا، والذكاء العلمي، واقتصاد المعرفة، وما إلى ذلك). وينبغي لبرامج اليونسكو العلمية أن تنظم الاجتماعات والمناقشات اللازمة لتتمكن على نحو أفضل من الوقوف على الأفكار المستجدة.

- ينبغي أن تأخذ البرامج في الاعتبار البحوث والمعارف العلمية المتطورة من خلال إقامة شراكات مع منظمات علمية مثل المجلس الدولي للعوم وأكاديمية العلوم للعالم النامي.

- ينبغي أن تزيد اليونسكو من تركيزها على المنظورات العلمية الجديدة، مثل القدرة الاجتماعية الإيكولوجية على التكيف، ومدى التعرض للأخطار، والإدارة التكيفية للبيئة.

- ينبغي أن تضمن اليونسكو في الوقت ذاته مراعاة نظم المعرفة المختلفة في تصميم وإدارة برامجها.

- ينبغي لليونسكو أن تدرس المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي (٥٠٧ معازل للمحيط الحيوي في ١٠٢ من البلدان، و١٦٢ موقعاً من مواقع التراث العالمي الطبيعي، إلى ما هنالك) بغية تحديد

جدوى إتاحتها بصورة متزايدة لأنشطة عالمية منسقة لرصد تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

التوصية ٣

ينبغي تعزيز الأنشطة الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات بشكل ملموس

٤٤- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي لليونسكو أن تعطي درجة عالية من الأولوية لتعزيز الطابع المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات في الوثيقتين ٣٤م/٤ و٣٤م/٥ القادمتين. وينبغي لليونسكو أن تضع أهدافاً شاملة من أجل تحقيق التكامل في مجال العلوم (الطبيعية والاجتماعية والإنسانية)، وكذلك من أجل تحقيق التكامل بين العلوم والتربية والثقافة والاتصال والمعلومات.
- ينبغي صياغة برامج ومشروعات اليونسكو انطلاقاً من المشكلات الواجب حلها، مع تطبيق نهوج جامعة للتخصصات ومشتركة بين القطاعات كما يقتضيه الأمر.
- ينبغي أن تتضمن جميع البرامج العلمية عناصر من العلوم الطبيعية ومن العلوم الاجتماعية والإنسانية معا. وينبغي أن تتضمن أيضاً عناصر خاصة بالتعليم والتدريب والثقافة والاتصال والمعلومات مع استغلال الميزة النسبية لليونسكو ضمن منظومة الأمم المتحدة.
- ينبغي دمج البعد الأخلاقي والقيم في جميع البرامج.

التوصية ٤

ينبغي إعطاء درجة عالية من الأولوية لتعليم العلوم

٤٥- في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن العلوم الأساسية الذي عقد في إطار المؤتمر العام في ٢٠٠٥، دعا الوزراء إلى التركيز بقدر أكبر على تعليم العلوم بوصفه جزءاً أساسياً من أنشطة بناء القدرات وأقروا بـ"علاقات التآزر بين البحث العلمي والتعليم العالي".

٤٦- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي لليونسكو أن تضاعف جهودها لمساعدة البلدان على تطوير نظمها الوطنية في مجال العلوم، وتعزيز تعليم العلوم في الجامعات، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين البحث العلمي والتعليم، وتحسين جودة تعليم العلوم، بما في ذلك من خلال التعليم بالوسائل الإلكترونية. وفي جميع هذه المساعي، تشكل المراكز من الفئة ١ والفئة ٢، والكراسي الجامعية، وشبكات الجامعات المنتسبة أصولاً هامة في هذا الصدد. ويوصى أيضاً بتنسيق العمل على نحو أوثق مع جامعة الأمم المتحدة.

- ينبغي لليونسكو أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز تعليم العلوم الأساسية والتطبيقية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية على الصعيد العالمي بغية اجتذاب الشباب إلى العلوم وإلى المهن العلمية. وينبغي استخدام جميع وسائل الإعلام (التعلّم بالوسائل الإلكترونية، عن طريق بث محاضرات لعلميين بارزين عبر الوسائل الإلكترونية، والمتاحف والمعارض، وغير ذلك).

- وينبغي أن تركز البرامج العلمية على الباحثين الشباب وأن تساعد على إعداد قادة المستقبل في مجال العلوم والتكنولوجيا.

التوصية ٥

ينبغي تحسين تنسيق وترابط البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية

٤٧- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي إعادة توجيه البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية لكي تتبنى وجهة قائمة على حل المشكلات ولبيان إسهامها في إرساء السلام والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والحوار بين الحضارات.

- ينبغي تقييم البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية بانتظام لضمان مراعاة آخر التطورات في مجال البحوث والمعارف العلمية في أنشطة هذه البرامج، وتفادي التداخل في المفاهيم الفكرية مع أنشطة أخرى، وتعزيز التنسيق وتطوير أنشطة مستعرضة عبر هذه البرامج، وذلك بالتعاون مع الكيانات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة، كما ينبغي تعبئة الموارد من خلال إقامة الشراكات الملائمة.

- ينبغي تحسين التنسيق والتعاون بين البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية، ومع برامج الأمم المتحدة الأخرى.

- نظراً لأن البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية غير مقيدة بإطار زمني محدد، فإنه ينبغي النظر أيضاً في مسألة وضع قواعد لانتهاء المشروعات و/أو التطور نحو تمويل ذاتي من خارج الميزانية لهذه البرامج ولمشروعات محددة في إطار هذه البرامج.

- ينبغي إعادة النظر في البنى الإدارية المختلفة للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية بغية دراسة جدوى دمج هذه البرامج لضمان تنسيقها على نحو أفضل وزيادة فعاليتها من الناحية المالية.

- ينبغي تحسين التعاون فيما بين اللجان الوطنية المعنية بالبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية، وبين هذه اللجان واللجان الوطنية لليونسكو.

التوصية ٦

ينبغي تحسين أنشطة الترويج وبناء الشراكات

٤٨- توصي اللجنة بما يلي:

- على اليونسكو أن تنتفع على نحو أفضل بشراكاتها القائمة داخل أسرة اليونسكو (المكاتب الميدانية، واللجان الوطنية، ومراكز ومعاهد الفئة ١ والفئة ٢، واللجان الوطنية للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية، وكراسي اليونسكو الجامعية، وشبكات توأمة الجامعات، والأندية) وأسرة الأمم المتحدة.

- ينبغي أن يكون العلميون ممثلين في جميع اللجان الوطنية لليونسكو، بحيث يعززون قدرتها على تكوين الشراكات الفعالة.

- وينبغي إدماج استراتيجيات الترويج والاتصال في جميع برامج العلوم، وتزويد عامة الجمهور بالتقارير بشأن نتائجها وتأثيرها.

- وينبغي أيضاً أن تعمل اليونسكو على تعزيز الشراكات الأساسية مع المنظمات الرائدة (مثل الكيانات ذات الصلة داخل الأمم المتحدة، ومؤسسات البحث والتطوير، ووكالات التمويل، ومجالس البحوث، ووكالات الفضاء، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك) من أجل تنفيذ البرامج المشتركة.

- ينبغي أن تنظر اليونسكو النظر في إنشاء "جائزة اليونسكو للعلوم من أجل السلام".

التوصية ٧

ينبغي ضمان الصرامة والشفافية في انتقاء البرامج والمشروعات واستعراضها وتقييمها

انتقاء البرامج/المشروعات

٤٩- توصي اللجنة بما يلي:

- إعداد إجراءات فحص لكفالة أن تكون جميع الأنشطة المعتمدة متفقة مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل ومع الأهداف الشاملة كما تحددها الدول الأعضاء.

- برهنة جميع البرامج على إسهام اليونسكو الفريد أو ميزتها النسبية.

- استهلال اليونسكو برامج في مجالات العمل الرئيسية وخروجها حين تتولى منظمات أخرى القيادة.

- الاستعراض الخارجي والمستقل لعملية انتقاء البرامج ومعاهد ومراكز الفئة ١ والفئة ٢.

الاستعراض:

٥٠- توصي اللجنة بما يلي:

- استعراض جميع البرامج على أساس مستمر ومنتظم من أجل تحديد ما يلي:

١ – المجالات القائمة التي ينبغي استمرارها وتطويرها؛

٢ – المجالات القائمة التي أصبحت أقل أهمية أو متداخلة مع غيرها، والتي ينبغي بالتالي إنهاؤها تدريجياً أو نقل مسؤوليتها إلى هيئات أخرى؛

٣ – الأشكال الجديدة من المعرفة وأشكال العمل الابتكارية، وذلك إقراراً بالاتجاهات الجديدة والأولويات المستجدة.

٥١- ومن شأن مثل هذا الاستعراض أن ييسر تمييز عمل اليونسكو في مجال العلوم عن عمل سائر وكالات الأمم المتحدة، وأن يجعل هذا العمل مستنداً إلى أولويات اليونسكو واختصاصاتها الاستراتيجية وملائماً للتحديات الجديدة. وينبغي أن يتم تنسيق عمل اليونسكو في مجال العلوم مع الشراكات المقامة مع سائر كيانات الأمم المتحدة والهيئات العلمية الدولية وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه الشراكات من أجل تعبئة الموارد وتحسين الكفاءة والفعالية.

٥٢- وخلال مرحلة "جمع المعلومات"، لاحظت اللجنة اختلال التوازن في تمويل برامج العلوم لصالح الأنشطة المتصلة بالمياه. ولذا فإن اللجنة توصي بما يلي:

- زيادة تركيز الأنشطة المتصلة بالمياه على البحوث في مجال رسم السياسات وبناء القدرات.
- ينبغي أن تتبع اليونسكو نهجاً أكثر شمولاً في برامجها البيئية، على نحو يجمع بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية ويغطي قضايا مثل حفظ الطاقة، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وما إلى ذلك.

الرصد والتقييم:

٥٣- توصي اللجنة بما يلي:

- ينبغي دمج أنشطة الرصد والتقييم في جميع برامج اليونسكو وإجراؤها على فترات محددة سلفاً بواسطة خبراء متنوعين ومستقلين يستخدمون مؤشرات أداء ذات مغزى.
- وينبغي أن تستخدم عمليات التقييم مجموعة من المعايير المحددة بدقة (تشمل، كحد أدنى، معايير الأمم المتحدة للملاءمة والكفاءة والفعالية والاستدامة، إضافة إلى الجدوى والتأثير وإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف) على ضوء مجموعة ملائمة وواقعية من مقاييس الأداء والمؤشرات المرجعية.

التوصية ٨

يجب تعزيز الدور القيادي لليونسكو من خلال مبادرات عالمية جديدة

٥٤- توصي اللجنة بأن تقوم اليونسكو بما يلي:

- تنظيم وعقد منتديات لوزراء العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي على نحو منتظم من أجل تعزيز الحوار وكفالة فهم أفضل للقضايا المتصلة بسياسات العلوم التي ينبغي على اليونسكو معالجتها، ولا سيما في البلدان النامية. ويجب إيلاء عناية خاصة لطريقة تنظيم هذه الاجتماعات ومتابعتها من قِبَل اليونسكو من أجل كفالة الاستفادة القصوى من الوقت الذي يستثمره المشاركون.
- توفير منتدى للعلميين لإحاطة اليونسكو علماً بالمجالات الجديدة والناشئة في العلوم والجمع بين علميين من ذوي الآراء المتعارضة بشأن القضايا العلمية المعاصرة المهمة لكي يناقشوا مواقفهم المختلفة.
- رصد مؤشرات العلوم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي، بالاستفادة من قدرات معهد اليونسكو للإحصاء.

التوصية ٩

ينبغي إنشاء لجنة استشارية علمية

٥٥- توصي اللجنة بما يلي:

- إنشاء لجنة استشارية علمية شاملة، تجتمع على فترات منتظمة وترفع تقريراً إلى المدير العام.

٥٦- يجب أن يشمل اختصاص اللجنة ما يلي:

- رصد تنفيذ توصيات لجنة الاستعراض التي بحثها المجلس التنفيذي واعتمدها المؤتمر العام؛
- إسداء المشورة إلى برامج العلوم، بهدف تعزيز التعاون بين القطاعات وتحسين الكفاءة والفعالية؛
- ضمان الجمع بين التخصصات، والانتفاع من أوجه التآزر بين البرامج الدولية والدولية الحكومية للعلوم، والتنسيق الاستراتيجي مع سائر أنشطة الأمم المتحدة؛
- الإشراف على تقييم البرامج الراهنة والتوصية بالاتجاهات التي ينبغي اتباعها في المستقبل؛
- إسداء المشورة إلى المدير العام بشأن الآليات الملائمة المتصلة بالتنظيم والميزنة وشؤون الموظفين، وذلك بغية تعزيز الروابط والدمج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية في اليونسكو.

٥٧- وينبغي أن تتكون اللجنة من مجموعة من الخبراء العلميين ممن يحظون بالتقدير ويتمتعون بالاستقلالية، والذين يتولى الأمين العام تعيينهم بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبحيث يعكسون تنوعاً واسعاً

في مجالات الدراية العلمية وفي الخبرات المتصلة بالبحوث والتعليم على الصعيد الدولي وفي التوزيع الجغرافي ما بين البلدان النامية والمتقدمة. وينبغي أن يعمل الأعضاء لفترات محددة يراعى في توزيعها تجديد عضوية اللجنة بطريقة التناوب.

سادساً – ملاحظات ختامية

٥٨- ترفع اللجنة هذا التقرير إلى المدير العام للنظر فيه، على أن يكون من المفهوم أنه سيتشاطر مضمونه مع المجلس التنفيذي إبان دورته السادسة والسبعين بعد المائة.

٥٩- واللجنة مستعدة، عقب نظر المجلس التنفيذي في تقريرها، للاستمرار في إسداء المشورة إلى المدير العام إلى حين إجراء المداولات الأخيرة بشأن التقرير إبان الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام.

٦٠- لم تناقش اللجنة بعمق قضية تغيير البنية التنظيمية الحالية للعلوم، حيث فهم البعض أن هذه القضية تدخل في نطاق صلاحيات المدير العام. ومع ذلك فقد طُرح بديلان للبنية الحالية (لقطاعين) خلال سير مناقشات اللجنة. ولم تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن هذين الاقتراحين.

٦١- والبديلان المطروحان هما ما يلي:

- الإبقاء على البرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث كمحوري برمجة يداران على نحو منفصل في ظل قطاع موحد للعلوم في اليونسكو وتوجيه مشترك.
- إدماج البرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث في برنامج موحد للعلوم في ظل قطاع موحد للعلوم في اليونسكو.

تعليقات المدير العام على التقرير

٦٢- وجد المدير العام هذا التقرير مفيداً للغاية، واستعرض النتائج والتوصيات بقدر كبير من الاهتمام. ويُعرب المدير العام عن خالص شكره للجنة الاستعراض الشامل على الآراء القيمة التي قدّمتها، والتي أُخذ قسم كبير منها بعين الاعتبار في عملية إعداد مشروع كل من الوثيقة ٣٤م/٤ والوثيقة ٣٤م/٥. وترد فيما يلي تعليقاته على التوصيات.

٦٣- فيما يتعلق بالتوصية ١، يُعرب المدير العام عن **دعمه الكامل** للرأي القائل بأنه ينبغي لليونسكو تعزيز نشاطها المتعلق بالسياسات في مجال العلوم عن طريق الاستفادة من العلاقات التي تربطها بالحكومات من أجل التشجيع والمساعدة على وضع خطة لتوجيه الموارد إلى بناء القدرات في مجال العلوم. ويشير إلى تناول مشروع الوثيقة ٣٤م/٤ لهذه القضية بصورة خاصة في إطار الهدف الشامل الثاني ("تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة")، والهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج ("تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد، مع التركيز بصفة خاصة على العلوم الأساسية والطاقة").

٦٤- **ويوافق** المدير العام أيضاً على ما جاء في التوصية ٢ بشأن ضرورة تناول برامج اليونسكو الخاصة بالعلوم للنماذج العلمية الجديدة وأخذها للبحوث الطليعية بعين الاعتبار، ويلفت الانتباه إلى اشتمال الهدف الشامل الثاني على هذه الفكرة. وبالنسبة للنقطة المتعلقة باستخدام المواقع المدرجة في قائمة اليونسكو الخاصة بمواقع التراث العالمي للرصد العالمي المنسق للتغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي وللتنمية المستدامة، يشير المدير العام إلى تناول الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج ("تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية") لهذا الموضوع.

٦٥- وفيما يتعلق بالتوصية ٣، التي تفيد بأن الأنشطة الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات تتطلّب قدراً كبيراً من التعزيز، **يرحب** المدير العام بهذا الرأي مشيراً في الوقت ذاته إلى تشديد مشروع الوثيقة ٣٤م/٤ على ضرورة توسيع نطاق العمل المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات باعتباره جزءاً لا يُجتزأ من عملية البرمجة. ويبيّن المدير العام أن الهدف الشامل الثاني ينص على أن "كل البرامج ستتضمن نهوجاً جامعة بين التخصصات، وذلك استناداً إلى إسهامات مستقاة من جميع ميادين اختصاص اليونسكو".

٦٦- و**يعتقد** المدير العام بأن التوصية ٤، التي تفيد بأنه ينبغي اعتبار تعليم العلوم أولوية كبرى، **مهمة للغاية**. ويشير إلى تناول مشروع الوثيقة ٣٤م/٤ لتعليم العلوم بصورة خاصة في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج ("تشجيع التعليم الجيد للجميع – من الانتفاع إلى النجاح في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة")، والهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج. ويرى المدير العام أن معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه يُعدّ أول مؤسسة للتعليم العالي في مجال المياه في العالم وأنه يبذل جهوداً كبيرة من أجل التوسع في الأنشطة الخاصة بالتعليم في مجال المياه في البلدان النامية، ويعتبره بالتالي أحد أنشطة اليونسكو المهمة الجارية في مجال تعليم العلوم.

٦٧- وفيما يتعلق بالتوصية ٥، التي تفيد بأن البرامج العلمية الدولية الحكومية والدولية تحتاج إلى المزيد من التنسيق والتضافر، **يرى** المدير العام أن **هذه القضية تتطلب الحصول على موافقة خاصة من المؤتمر العام**. ويشتمل الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج بالفعل على ما جاء في التوصية بشأن ضرورة تعزيز التعاون مع برامج الأمم المتحدة الأخرى. ولكن المدير العام لا يتفق مع اللجنة على ما توصلت إليه من نتائج بخصوص التداخل والافتقار إلى التنسيق بشأن قضايا المياه العذبة في إطار منظومة الأمم المتحدة، نظراً لكون البرنامج الهيدرولوجي الدولي البرنامج العلمي الوحيد الذي يعالج قضايا المياه العذبة في إطار منظومة الأمم المتحدة ويتفاعل عن كثب مع الهيئة المضطلعة بعملية التنسيق على نطاق المنظومة، وهي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

٦٨- **ويرحب** المدير العام بما جاء في التوصية ٦ بشأن ضرورة تعزيز القدرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة وضرورة الارتقاء بعلاقات الشراكة، مشيراً في الوقت ذاته إلى تركيز مشروع الوثيقة ٣٤م/٤ بالفعل على هذه القضية في القسم المخصص لموضوع "الأطراف المعنية والشركاء والشراكات" والقسم المخصص لموضوع "إبراز صورة المنظمة وإعلام الجمهور". **ويوافق** على ما جاء في التوصية الخاصة (الموجهة إلى عناية الدول الأعضاء) بضرورة تمثيل العلميين في جميع اللجان الوطنية لليونسكو، وبالتالي تعزيز قدرتها على تأدية دور الشريك الفعّال. بيد أن المدير العام يرى أن ما دعت إليه التوصية الخاصة باستحداث جائزة

لليونسكو في مجال العلوم من أجل السلام **غير ضروري** في الوقت الراهن نظراً لوجود العديد من جوائز اليونسكو للعلوم، التي ينبغي إضفاء المزيد من الاتساق عليها. ويشير المدير العام إلى أهمية جوائز لوريال – اليونسكو للنساء في مجال العلوم، إذ تعمل على إبراز صورة المنظمة على نطاق واسع. ويشير أيضاً إلى قيام المجلس التنفيذي إبّان دورته الحادية والسبعين بعد المائة باعتماد استراتيجية ومعايير جديدة لاستحداث جوائز اليونسكو، وتشديد هذه الاستراتيجية وهذه المعايير على ضرورة تمويل جميع جوائز اليونسكو من موارد خارجة عن الميزانية.

٦٩- **ويوافق** المدير العام على ما جاء في التوصية ٧ بشأن "ضرورة ضمان الصرامة والشفافية في انتقاء البرامج والمشروعات واستعراضها وتقييمها"، مشيراً في الوقت ذاته إلى توافق هذه التوصية إلى حد كبير مع ما جاء في القسم الذي يتناول موضوع "الإدارة بهدف التأثير" في مشروع الوثيقة ٣٤م/٤. ولكن فيما يتعلق بملاحظة اللجنة التي تشير إلى "اختلال التوازن في تمويل برامج العلوم لصالح الأنشطة المتعلقة بالمياه"، يود المدير العام أن يسترعي الانتباه إلى أن الموارد المالية الإضافية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمياه هي نتيجة لقرار اليونسكو بوضع أولويات رئيسية لكل برنامج رئيسي، اعتباراً من الوثيقة ٣١م/٥، وذلك نظراً لموارد اليونسكو المحدودة وضرورة زيادة التركيز في أنشطة اليونسكو على قضايا محددة. واعتُبرت "المياه والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها" الأولوية الرئيسية للبرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) طوال فترات العامين الثلاثة الماضية، مما أفضى إلى تعزيز دور اليونسكو وإبراز صورتها داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٠- ويُعرب المدير العام عن **تأييده الكامل** لما جاء في التوصية ٨ بشأن وجوب تعزيز دور اليونسكو القيادي في مجال العلوم من خلال أربع مبادرات عالمية جديدة. وفيما يتعلق بالمنتدى المنتظم لوزراء العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، يبيّن المدير العام أن هذا المنتدى عُقد بالفعل إبّان الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام وأن من المقرر عقده من جديد إبّان الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام. ويعالج الهدف الاستراتيجي الثامن للبرنامج ("رصد القضايا الأخلاقية والمجتمعية الهامة المستجدة") بصورة تامة ما جاء في التوصية الخاصة بدعوة اليونسكو إلى الاضطلاع بوظيفة الرصد على الصعيد العالمي لكي تكون قادرة على رصد القضايا الأخلاقية والمجتمعية الهامة المستجدة.

٧١- **وبحث** المدير العام **بعناية** التوصية ٩ المتعلقة بإنشاء مجلس علمي استشاري، وهو **يرى أن هذه القضية تتطلب إجراء دراسات تحليلية تتسم بقدر أكبر من الشمول** وتأخذ بعين الاعتبار صلاحيات الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، والمهام المسندة إلى الهيئات العلمية الخاصة بالمجالس واللجان التابعة للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية، ومسؤوليات مرفق الإشراف الداخلي المرتبطة بتقييم برامج اليونسكو. ومع ذلك، **سيقوم** المدير العام **بإنشاء** فريق عمل تابع للأمانة وخاضع لسلطته من أجل تعزيز الأنشطة المشتركة بين القطاعات والجامعة للتخصصات.

٧٢- **ويحيط** المدير العام **علماً** بالخيارات التي قدمتها اللجنة (بدون توافق في الآراء) بشأن التغييرات البنيوية في قطاعي العلوم. كما يرى، بصفته المسؤول الإداري الأول في المنظمة، أن إجراء جميع التغييرات البنيوية في القطاعات مهما كانت طبيعتها يُعدّ ضمن صلاحيات المدير العام.

٧٣- ويتحمل المدير العام مسؤولية ضمان إيلاء ما يعتمده المجلس التنفيذي من التوصيات الواردة في هذا التقرير العناية اللازمة.

مشروع القرار المقترح

٧٤- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ٣٣م/٢ المتعلق بالاستعراض الشامل للبرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) والبرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٦م ت/٧ وملحقيها،

٣ – **وإذ يُعرب** عن تقديره للجنة المعنية بالاستعراض الشامل لاضطلاعها بإعداد هذا التقرير الشامل،

٤ – **ويحيط علماً** بتعليقات المدير العام على هذا التقرير،

٥ – **يوصي** المؤتمر العام بأن يوافق في دورته الرابعة والثلاثين على المحاور الرئيسية للتوصيات من ١ إلى ٨ الصادرة عن اللجنة آخذاً بعين الاعتبار أن المدير العام (١) لا يتفق مع اللجنة على ضرورة قيام اليونسكو باستحداث جائزة للعلوم من أجل السلام في الوقت الراهن (الفقرة ٦٨)؛ و(٢) أنه يرى أن التوصية ٩ تتطلب إجراء المزيد من الدراسات التحليلية (الفقرة ٧١).

الملحق ١
اختصاصات اللجنة المعنية بالاستعراض الشامل

اعتمدت اللجنة في اجتماعها الأول المنعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦اختصاصاتها على النحو التالي:

١ – الهدف

إن الهدف من إنشاء اللجنة المعنية بالاستعراض هو إجراء استعراض شامل لكل من البرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) والبرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) على ضوء مهام المنظمة والأولويات القطرية والإقليمية والاحتياجات العالمية في الوقت الراهن، بحيث يكون جزءا لا يتجزأ من إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣ (٣٤م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (٣٤م/٥) وبحيث يسهم في تخطيط البرنامج.

٢ – المهام

الهدف الشامل: الإسهام في إعداد إطار استراتيجي استشرافي لبرامج اليونسكو في مجال العلوم، على ضوء الضرورات الثلاث المترابطة التالية:

- ضرورة ترتيب الأولويات من منظور استشرافي، والتشجيع على إعداد جدول أعمال تطوري يركز تركيزا سليما على الاتجاهات الناشئة والأولويات الجديدة؛
- ضرورة تعزيز الدور الأساسي الذي تؤديه العلوم لمساعدة اليونسكو في مكافحة الفقر، من خلال ما تقدمه من إسهامات وتحققه من منافع في مجالات بناء القدرات المؤسسية والبشرية، والتعليم، والتنمية المستدامة؛
- ضرورة الإسهام في إنتاج أشكال جديدة من المعرفة وتنفيذ أشكال عمل ابتكارية لحل المشكلات، بالنظر إلى التعقيدات الجديدة للتوجه الاستراتيجي للعلوم على المستوى العالمي.

تحقيق الهدف الشامل من خلال عمليات معينة من التقييم وإعمال الفكر:

- تقييم جدوى برنامجي اليونسكو للعلوم ومواطن القوة والتأثير فيهما على ضوء اختصاصات المنظمة الأساسية وأولوياتها البرنامجية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر بودابست العالمي للعلوم، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعته، وكذلك الترتيبات والخطط والأنشطة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق ينبغي أن تركز عملية الاستعراض على ما يلي:

(أ) دور وجدوى الآليات الدولية الحكومية المنشأة في إطار برنامجي العلوم، ولا سيما دور البرامج العلمية الدولية الخمسة القائمة والبرامج المنشأة حديثا – ألا وهي البرنامج الدولي للعلوم الأساسية واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية؛

(ب) الدور والقيمة المضافة لسائر الآليات القائمة مثل معاهد ومراكز اليونسكو من الفئتين ١ و٢، والكراسي الجامعية لليونسكو، والتعاون مع المنظمات الجامعية العلمية والمنظمات غير الحكومية التي حصلت ولا تزال تحصل على دعم اليونسكو من خلال اتفاقات إطارية أو مساهمات مباشرة؛

(جـ) تقييم دور البرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث فيما يتعلق بتعزيز النشاط المشترك بين القطاعات.

- تقييم الدور الحالي لليونسكو وميزتها النسبية في الأوساط العلمية العالمية، وفي هذا السياق تقييم تقسيم العمل والمهام فيما يتعلق بسائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية.

- التقييم الاستشرافي لدور اليونسكو فيما يتعلق بالاستجابة للاتجاهات والتحديات الناشئة والمقبلة في مجال العلوم.

- تحديد الكفاءات الأساسية لليونسكو مستقبلا في مجال العلوم بما فيها الروابط بين قطاع العلوم الطبيعية وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف تحقيق التكامل والانسجام وأيضا بناء الشراكات والتنسيق مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، – ولا سيما في مجال حقوق الإنسان مع مفوضية حقوق الإنسان – وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والهيئات العلمية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية والقطاع الخاص؛ والقيام في هذا السياق بإعمال الفكر في مدى التفاعل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الطبيعية.

الإسهام في تخطيط البرنامج: تولى العناية اللازمة للعناصر التالية:

- وضع المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين الإطار العام لكل من عملية التشاور التي يجريها المدير العام بشأن الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣ (٣٤م/٤) والبنية المقبلة لهذه الوثيقة، على أساس النقاشات التي تجرى في جميع لجان المؤتمر العام بشأن إعداد الوثيقة ٣٤م/٤؛

- اعتمد المؤتمر العام والمجلس التنفيذي خلال عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ قرارات تغطي طائفة واسعة من الموضوعات المتعلقة ببرنامجي العلوم في المنظمة سوف يكون لها تأثير بطرق شتى على العملية القادمة لتخطيط الوثيقتين ٣٤م/٤ و٣٤م/٥؛

- التطورات الجارية في منظومة الأمم المتحدة كما تتضح من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن التقارير والمبادرات الدولية الحديثة ذات الصلة؛

- سيستهل المدير العام في آذار/مارس ٢٠٠٦ عملية التشاور بشأن الوثيقتين ٣٤م/٤ و٣٤م/٥ عن طريق استبيان يرسل إلى الدول الأعضاء في اليونسكو واللجان الوطنية وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية مع اليونسكو، تعقبه سلسلة من المشاورات الإقليمية مع اللجان الوطنية أثناء فترة أيار/مايو – تموز/يوليو ٢٠٠٦، سوف تشكل جميعها إسهاما في الاقتراحات الأولية التي سيرفعها المدير العام إلى المجلس التنفيذي في دورته الخريفية لعام ٢٠٠٦.

٣ – تشكيل اللجنة

ستكلف بعملية الاستعراض لجنة معنية بالاستعراض يشارك فيها فريق متعدد وواسع التخصصات يضم خبراء علميين من الدول الأعضاء، وينتمون إلى جميع المناطق، ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة، ويزاول عمله بطريق الشراكة الوثيقة مع جميع القطاعات والمرافق المعنية في الأمانة. ويرأس لجنة الاستعراض نائب المدير العام لليونسكو.

وتتألف لجنة الاستعراض من ١٥ خبيرا و٥ من كبار موظفي أمانة اليونسكو.

ألف – أمانة اليونسكو

يكون أعضاء أمانة اليونسكو التالي بيانهم أعضاء في لجنة الاستعراض: نائب المدير العام (رئيس لجنة الاستعراض)، مساعد المدير العام للعلوم، ومساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومساعد المدير العام للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، ومدير مكتب التخطيط الاستراتيجي، ويحضر مدير مرفق الإشراف الداخلي بصفة مراقب.

وقد يدعى أعضاء آخرون من الأمانة لتقديم المساعدة الكاملة للجنة الاستعراض، فيوفرون على وجه السرعة المعلومات والوثائق المتاحة التي قد تلزم بشأن جميع القضايا المتصلة بالموضوع مثل البرمجة والتقييم والموظفين والبنية، وما إلى ذلك، فيما يتعلق بالبرنامجين الرئيسيين، والتي قد تحتاج لجنة الاستعراض بشأنها إلى معلومات أو بيانات أو وثائق.

باء – الخبراء

عيّن المدير العام، على أساس المشاورات التي أجراها مع الدول الأعضاء (عن طريق المجموعات الانتخابية)، خمسة عشر خبيرا في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية وسياسات العلوم وقضايا التنمية الاجتماعية، بهدف تأمين التغطية العالمية والنهج الشامل على السواء.

٤ – أساليب عمل اللجنة

من المتوقع أن تضطلع اللجنة بعملية الاستعراض، بناء على الجدول الزمني لعملها، باللجوء إلى طرائق مختلفة تشمل عقد جلسات عامة بالمقر، وإنشاء أفرقة فرعية مواضيعية، وتنظيم جلسات استماع لخبراء رفيعي المستوى أو صناع قرارات أو ممثلين لمنظمات دولية حكومية وغير حكومية ومنظمات إقليمية، وتنظيم مشاورات بواسطة استبيانات بشأن موضوعات معيّنة توجه إلى الأطراف المعنية الرئيسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ وتكليف جهات خارجية بإجراء مسوحات معينة مع القيام قدر الإمكان باستخدام أنسب الوسائل من حيث فعالية التكاليف والخدمات الشبكية. ويتولى كل من أمانة اليونسكو والنظراء المؤسسيين والأخصائيين وغيرهم من الجهات المعنية تجميع ما يتوافر من الوثائق والبيانات والمعلومات لتزويد اللجنة بها.

وتقوم لجنة الاستعراض بمراجعة أساليب العمل والموافقة عليها.

وستعنى أمانة خاصة بمساعدة لجنة الاستعراض في عملها. وسيتلقى أمين لجنة الاستعراض (بمستوى مدير) المساعدة من موظفي اليونسكو.

الملحق ٢
قائمة أعضاء اللجنة

الأعضاء الخارجيون

السيدة فاطمة عطية (مصر)
التخصص: الهيدرولوجيا
أستاذة فخرية، المركز القومي لبحوث المياه
مديرة مشروع مجالس المياه

السيد جان أودوز [Jean Audouze] (فرنسا)
التخصص: الفيزياء الفلكية
أخصائي الفيزياء الفلكية ومدير معهد باريس للفيزياء الفلكية، المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، باريس، فرنسا
نائب رئيس اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو

السيد رشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب)
التخصص: هندسة الطيران
رئيس جامعة الأخوين، إفران، المغرب
رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية

السيد ألكسندر بوكسنبرغ [Alexander Boksenberg] (المملكة المتحدة)
التخصص: العلوم الفيزيائية، الهندسة، الفلك
أستاذ فخري للفلك التجريبي، جامعة كمبريدج، المملكة المتحدة
رئيس اللجنة الوطنية البريطانية لليونسكو ورئيس لجنتها المختصة بالعلوم الطبيعية

السيد يان بريسيسون [Ian Bryceson] (النرويج)
التخصص: علم البيئة البحرية والساحلية؛ سهولة التكيّف وسرعة التأثر في المجال الاجتماعي الإيكولوجي
أستاذ في كلية الدراسات الدولية والإنمائية، الجامعة النرويجية لعلوم الحياة

السيد ماركو غنداسيغي [Marco Gandàsegui] (بنما)
التخصص: علم الاجتماع
أستاذ بجامعة بنما، مدينة بنما
زميل بمركز دراسات أمريكا اللاتينية (CELA)، بنما

السيد بنغ هوانغ [Ping Huang] (الصين)
التخصص: علم الاجتماع
المدير العام لمكتب التعاون الدولي، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS)، بيجين، جمهورية الصين الشعبية

السيد أشوك جونجونوالا [Ashok Jhunjunwala] (الهند)
التخصص: الهندسة الكهربائية
أستاذ بقسم الهندسة الكهربائية، المعهد الهندي للتكنولوجيا (IIT)، تشنّاي، الهند
عضو المجلس الاستشاري العلمي لرئيس الوزراء

السيد باباكار كانتي [Babacar Kante] (السنغال)
التخصص: القانون العام
أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة غاستون برجيه، سانت لويس، السنغال

السيدة روميانا مينيفا [Rumyana Minheva] (بلغاريا)
التخصص: تاريخ وثقافة الحقبة الحديثة المبكرة لأوروبا والبلقان (القرون ١٥–١٨ بعد الميلاد)
أستاذة بكلية التاريخ والدراسات الأوروبية، جامعة فارنا الحرة

السيدة كاثي أولسن [Kathie Olsen] (الولايات المتحدة)
التخصص: علوم الأعصاب
نائبة مدير المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ريم بتروف [Rem Petrov] (الاتحاد الروسي)
التخصص: علم المناعة
مستشار بالأكاديمية الروسية للعلوم

السيد لويس ألبيرتو كيفيدو [Luis Alberto Quevedo] (الأرجنتين)
التخصص: علم الاجتماع
مدير برنامج الاتصالات بكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO)
أستاذ مشارك دائم للعلوم السياسية، تخصص علم الاجتماع، بجامعة بوينوس آيرس

السيد شينيتشي ياماموتو [Shinichi Yamamoto] (اليابان)
التخصص: علم الاقتصاد/التعليم العالي
أستاذ بمعهد بحوث التعليم العالي، جامعة هيروشيما، اليابان

الأعضاء الداخليون

السيد مارسيو باربوزا [Marcio Barbosa]، نائب المدير العام لليونسكو ورئيس اللجنة

السيد فالتر اردیلین [Walter Erdelen]، مساعد المدير العام للعلوم الطبيعية (SC)

السيد باتريسيو برنال [Patricio Bernal]، مساعد المدير العام، اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC)

السيد بيار سانيه [Pierre Sané]، مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS)

السيد هانس دورفيل [Hans d Orville]، مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP)

المراقب

السيد جون بارسونز [John Parsons]، مدير مرفق الإشراف الداخلي (IOS)